

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قافيش، د. فؤاد الدرادكة، زاهي الشلبي

المميز: سليمان إبراهيم بشير النتشة.

وكيله المحامي معن يوسف نصر.

المميز ضدها: وزارة العدل يمثلها المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته.

بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٢ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق معان في القضية رقم (٢٠١٢/٩٠٨) فصل ٢٠١٢/٦/٦ القاضي ببرد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق العقبة في القضية رقم ٢٠١١/٨١٧ فصل ٢٠١٢/٥/١٧ القاضي: (الحكم بمنع المدعى عليه من معارضة المدعين في منفعة الثقة موضوع الدعوى وإلزام المدعى عليه بإخلائها وتسليمها للمدعين خالية من الشواغل وإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعين أجر مثل العقار موضوع الدعوى عن الفترة من تاريخ ٢٠١١/٤/١ ولغاية إقامة الدعوى بتاريخ ٢٠١١/٨/٣ وكما حدده الخبير مبلغاً وقدره ٦١٠ دنانير وإلزام المدعى عليه بالرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٤٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وتثبيت حجز التحفظي على أموال المدعى عليه المنقولة وغير المنقولة بما يفي بقيمة المبلغ المحكوم به والرسوم والنفقات).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- أولاً:** أخطأت المحكمة بقولها إن المحامي الذي يصاب بالإغماء بسبب نوبة سكر يجب عليه إخبار المحكمة وهو مغمى عليه أنه مغمى عليه وعليه فإن محاكمة المدعى عليه سابقة لأوانها لعدم انتظاره حتى نهاية الدوام الرسمي.
- ثانياً:** أخطأت المحكمة برفضها الطعن بالخبير وهو موظف حكومي على رأس عمله الأمر الذي يؤثر على حيادية الخبير.
- ثالثاً:** أخطأت المحكمة برد الطعن بأن إجراء الخبرة كان في غياب المدعى عليه ورفضها أي اعتراض عليها بالرغم من أن الخبير لم يدخل الشقة موضوع الدعوى، وأن التقرير جاء مقتضباً وموجزاً وجزافياً ولا يوفي بالأصول الفنية لتقارير الخبرة واعتماده يشكل مخالفة.
- رابعاً:** أخطأت المحكمة بعدم السماح للمميز بتقديم ما يثبت أنه وضمن الميعاد القانوني قد قام بتسليم الشقة موضوع الدعوى.
- خامساً:** إن الجهة المدعية لم تثبت أنها مالكة العقار و/أو صاحبة حق الانتفاع و/أو أية منفعة قانونية تجيز لها رفع دعوى منع المعارضة وإن قول المحكمة إن العقار مملوك للمدعية قول تخالفه البيانات المقدمة في الدعوى.
- لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة:

نجد إن وقائع هذه القضية تشير إلى أن المدعي المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته كان قد تقدم بتاريخ ٢٠١١/٧/١٦ بهذه الدعوى ضد المدعى عليه (سليمان إبراهيم بشير المنتشة) يطالبه فيها بمنع معارضة وتسليم عقار خالياً من الشواغل وأجر المثل والحجز الاحتياطي وعلى سند من القول:

بأن المدعى عليه كان يشغل الشقة رقم (١) من العمارة رقم (٢٥/أ) من السكن الوظيفي العائد لوزارة العدل في مدينة العقبة بموجب عقد إيجار خطي وببديل إيجار شهري مقداره (٤١,٣٠) ديناراً وأنه سدد إيجار الشقة لغاية ٢٠١١/٣/٣١ وبتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢ تم قبول استقالة المدعى عليه من العمل بملاك وزارة العدل ولم يعد له الحق بإشغال السكن الموصوف نظراً لانتهاؤ العقد بانتهاء وظيفته وبالرغم من ذلك ما يزال يشغل الشقة السكنية ولم يتم بتسليمها ويعارض في ذلك الأمر الذي اقتضى إقامة هذه الدعوى.

نظرت محكمة صلح حقوق العقبة في الدعوى وبنتيجة المحاكمة فيها بعد استكمال إجراءاتها قضت بقرارها رقم (٢٠١١/٨١٧) تاريخ ٢٠١٢/٥/١٧ بمنع المدعى عليه من معارضة الجهة المدعية في منفعة الشقة موضوع الدعوى وإلزامه بإخلائها وتسليمها للمدعية خالية من الشواغل وكذلك إلزامه بدفع أجر مثل العقار موضوع الدعوى للجهة المدعية عن الفترة من ٢٠١١/٤/١ ولغاية إقامة الدعوى في ٢٠١١/٨/٣ والبالغ ستمئة وعشرة دنانير مع تضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٤٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وتثبيت الحجز التحفظي على أموال المدعى عليه المنقولة وغير المنقولة بما يفي بقيمة المبلغ المحكوم به والرسوم والنفقات.

لم يرتض المدعى عليه بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً وقررت محكمة استئناف معان بقرارها رقم ٢٠١٢/٩٠٨ تاريخ ٢٠١٢/٦/٦ رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

لم يرتض المدعى عليه بالقرار الاستئنافي وطعن فيه تمييزاً للأسباب التي أوردها في لائحة تمييزه المقدمة بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٢ .

ودون الرد على أسباب التمييز نجد إن موضوع الدعوى منع معارضة في منفعة عقار ومطالبة بأجر مثل ولم تتجاوز قيمة الدعوى عن عشرة آلاف دينار مما يجعل الطعن تمييزاً بالقرار الصادر فيها موقوفاً على منح الإذن بالتمييز من قبل معالي رئيس

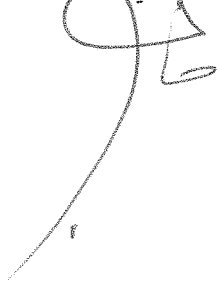
محكمة التمييز أو من يفوضه سنداً لأحكام المادة ٢/١٩١ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

وحيث إن معالي رئيس محكمة التمييز وبقراره رقم ٢٠١٢/٢٧٨٩ تاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢ قد قرر رفض منح المميز الإذن بالتمييز الأمر الذي يكون معه الطعن التمييزي المقدم من المميز مستوجباً للرد شكلاً وعملاً بأحكام المادة ٢/١٩١ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

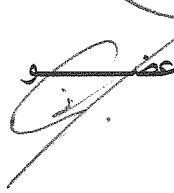
وعليه وبناءً على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ ذي القعدة سنة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣/٩/٢٥ م.

القاضي المترئس

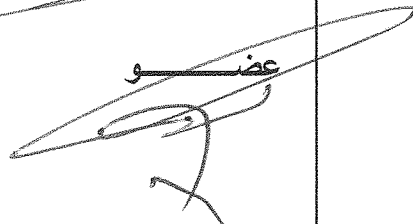


عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م

